الغلاف

صدمة وإهانة كبيرتان عاشتهما الأوساط الأمنية والسياسية الإسرائيلية، أمس الإثنين، بعد فرار 6 أسرى فلسطينيين من سجن جلبوع. وإضافة إلى أن العملية حصلت من أحد أكثر السجون الإسرائيلية حراسة، فإن هوية الأسرى الستة وانتماءهم إلى حركات المقاومة زادا من حرج الاحتلال

فرار يهين الاحتلال

6 أسرى يحرّرون أنفسهم من أشد السجون حراسة

رام الله ـ **نائلة خليل، جهاد بركات، سامر خويرة، محمود السعدي، صالح النعامي**

مرة جديدة يفرق الاحتلال الإسرائيلي في نفق، وهذه المرة في نفق حُفر تحت أكثر سجونه «أمناً» وأشدها حراسة، سجن جلبوع، شمالي فلسطين، الذي يحتجز فيه أسرى فلسطينيين يصفهم بالخطرين ويتهم بعضهم بالمسؤولية عن عمليات في الداخل المحتل عام 1948. من هذا السجن بالذات، نجح 6 أسرى فلسطينيين، من بينهم قيادي سابق في «كتائب الأقصى»، الذراع العسكري لحركة «فتح»، و5 من مقاومي «سرايا القدس»، الذراع العسكرية لحركة «الجهاد الإسلامي»، بالفرار، فجر أمس الإثنين، متسببين بإجراح كبير وصدمة للسلطات الإسرائيلية التي اعترف بعض مسؤوليها بـ«الفشل الخطير»، ولجأت إلى «تجنيد كل المنظومات الأمنية» من أجل توقيف الأسرى الفارين، مع الاستعانة بمختلف الأجهزة الأمنية وبطائرات وأدوات مراقبة متطورة.

عملية الفرار، التي اكتشفها الاحتلال قرابة الساعة الرابعة من فجر أمس، حصلت وفق تقديرات إسرائيلية قرابة الساعة الواحدة فجراً. وبحسب صحيفة «هآرتس»، «يعتقد مسؤولو السجن أن الستة فروا عبر نفق يصل إلى خارج جدران السجن تمكنوا من حفره خلال الأشهر القليلة الماضية»، مشيرة إلى أن «جهاز الأمن العام (الشاباك) أفاد بأن السجناء تسلّحوا مع أشخاص خارج السجن باستخدام هاتف محمول مهرب، وكانت لديهم سيارة هروب في انتظارهم». من جهتها، نقلت الإذاعة الإسرائيلية الرسمية عن مصدر أمني قوله إن ثلاثة من الأسرى الفارين يعدون «خطرين بشكل خاص» بسبب طابع التهم التي أدينوا بها.

وفور الكشف عن العملية، أطلقت القوات الإسرائيلية عملية بحث واسعة عن المعتقلين الفارين، بمشاركة الشرطة والقوات الخاصة والجيش، وشملت الاستعانة بكلاب بوليسية ومروحيات بالإضافة إلى نصب نقاط تفتيش في محيط المنطقة. وقال الجيش الإسرائيلي في بيان، إنه خصص طائرات للقيام بمهام المراقبة. كما ذكرت الإذاعة العسكرية أن الجيش استعان بطائرات مسيّرة في رصد المناطق التي يفترض أن الأسرى يوجدون فيها. كما عزّز جيش الاحتلال قواته قرب مدينة جنين، التي يتحدر منها الأسرى الفارون، وأغلق حاجز الجلمة الرابط بين المدينة وإسرائيل. كما نقلت القناة 13 الإسرائيلية عن رئيس شعبة العمليات في قيادة الشرطة الإسرائيلية أفي بيتون أنه تم رفع حالة الاستنفار لمواجهة احتمال أن يقدم الأسرى الستة على تنفيذ هجمات ضد المستوطنين. وبعيد الكشف عن العملية، أفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي بأنه تم نقل نحو 400 سجين من جلبوع كإجراء احترازي ضد أي محاولة أخرى محتملة للهروب. من جهتها، ذكرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين، في بيان، أنه تم إفراغ سجن جلبوع بالكامل من الأسرى وجرى نقلهم إلى جهات غير معلومة. وحمّلت الهيئة حكومة الاحتلال «المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى الستة». وقالت إن البحث عنهم مبني على «أسس إجرامية ممنهجة»، وأدى هذا التطور إلى استنفار في المنظومة السياسية الإسرائيلية. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن رئيس الحكومة نفتالي بينت أجرى، صباح أمس، اتصالاً بوزير الأمن الداخلي عومر بارليف للوقوف على مجريات التحقيق والاطلاع على الطابع الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية. وحسب الإذاعة، فقد شدد بينت على مسامع بارليف على أن الحديث يدور عن «حدث خطير يتطلب تجنيد كل المنظومات الأمنية» من أجل توقيف الأسرى. كما زار بينت قاعدة عسكرية في شمال الضفة الغربية وحث الجنود ليكونوا جاهزين ويعملوا على توقيف الأسرى الفارين. من جهته، قال بارليف إن مفتشة مصلحة السجون كيتي بيري تشرف على التحقيقات الهادفة إلى معرفة تفاصيل الحادث. أما رئيسة لجنة الأمن الداخلي في الكنيست ميراف بن آري، فوصفت فرار الأسرى الستة بأنه «فشل خطير، وعلينا أن نحقق في مظاهر الفشل بشكل عميق، واللجنة التي أرأسها ستعمل على ذلك بشكل فوري». وما رفع مخاوف الاحتلال ليس فقط أن العملية حصلت في سجن جلبوع، الذي يعد ذا طبيعة أمنية مشددة جداً، ويوصف بأنه من أشد السجون حراسة في إسرائيل، بل لأن هؤلاء الفارين من بين نخبة من مقاومي «سرايا القدس»، إضافة إلى القائد السابق لـ«كتائب الأقصى» في الضفة الغربية زكريا الزبيدي. وقال الأسير المحرر ماهر الأخرس، لـ«العربي الجديد»، إن «عدداً من الأسرى الفارين كانوا لسنوات تحت إجراءات مشددة وعزل بسبب اتهامهم بمحاولة حفر نفق والهروب في العام 2014». وأضاف «عشت في القسم نفسه مع ثلاثة من أولئك الأسرى، هم: محمود العارضة، وأيهم كممجي، ويعقوب قادري، وكانت ظروف اعتقالهم صعبة». فمن هم هؤلاء الأسرى؟ أبرزهم زكريا الزبيدي (مواليد 1976)، وهو أحد مؤسسي كتائب «شهداء الأقصى» في الضفة الغربية، وقائدها في مدينة جنين في انتفاضة الأقصى الثانية (عام 2000)، وهو رفض تسليم سلاحه ضمن التفاهمات الأمنية الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي قضت بإنهاء المقاومة المسلحة لحركة «فتح» عام 2005، كجزء من البرنامج السياسي للرئيس محمود عباس، والذي دخل حيّز التنفيذ عام 2007. الزبيدي، الذي اعتقله الاحتلال في 27 فبراير/ شباط 2019 من رام الله، بذريعة أنه عاد لنشاطه العسكري ضد الاحتلال، تعرض للمطاردة على مدار تسع سنوات، وخلال محاولات الإمساك به استشهدت والدته وشقيقة خلال الاقتحام الكبير الذي شنته قوات الاحتلال لمخيم جنين في العام 2002. جُرح الزبيدي بالرصاص سبع مرات، وتعرض لست محاولات اغتيال فاشلة، وهدم بيته في مخيم جنين ثلاث مرات.

في ديسمبر/ كانون الأول 2011، ألغت الحكومة الإسرائيلية قرار العفو عنه من دون إعطاء تفسير، ومنذ ذلك الحين ظل الزبيدي على لائحة المطلوبين في إسرائيل. عام 2014 أجرت صحيفة «العربي الجديد» مقابلة معه، حيث كان محتجزاً في سجن «الأمن الوقائي» في مدينة رام الله، قال حينها: «لن أناقش وجود الكتائب، لأن الشهداء الذين ينتمون لها، والأسرى كذلك، يؤكدون وجودها، والآن لدينا مطاردون حاصلون على إعفاء من الاحتلال ومن الممكن أن يعودوا للميدان بين يوم وليلة». تعرض الزبيدي للاعتقال عدة مرات من قبل السلطة الفلسطينية، كانت إحداها عام 2012. وفي المؤتمر السابع لحركة «فتح» عام 2016، تم انتخاب الزبيدي عضواً في المجلس الثوري للحركة.

أما الأسير يعقوب محمود قادري (49 عاماً)، فبدأت حكايته منذ أن تعرض للاعتقال في الانتفاضة الفلسطينية الأولى وكان عمره 15 عاماً، وتعرض للاعتقال 4 مرات. تعرّض قادري، الذي ينتمي لـ«سرايا القدس»، لمحاولات اغتيال من قبل الاحتلال، إلى أن اعتقل في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2003. في 28 يوليو/ تموز 2004، حكم عليه بالسجن المؤبد مرتين بالإضافة إلى 35 عاماً، بتهمة الانتماء والعضوية في «سرايا القدس»، وقتل مستوطن قرب مستوطنة مابودوتان الواقعة جنوب غرب جنين.

أما الأسير محمود عارضة (46 عاماً)، فقد تعرض للاعتقال عام 1992 وحكم خمسين شهراً بتهمة المشاركة في فعاليات الانتفاضة الأولى. أمضى من الحكم 41 شهراً ثم أفرج عنه عام 1996 خلال إفراجات اتفاقيات أوسلو، وأمضى حوالي 8 أشهر حراً، ثم تم اعتقاله من جديد في العام نفسه. حُكم على عارضة بالسجن المؤبد بالإضافة إلى خمسة عشر عاماً بتهمة الانتماء والعضوية في الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، والمشاركة في عمليات للمقاومة أدت إلى مقتل جنود إسرائيليين. الأسير محمد قاسم أحمد عارضة (مواليد 1982)، اعتقلته قوات الاحتلال عام 2002، بعد حصار مشدد ضربته حول البناية التي كان يختبئ بها في مدينة رام الله، وحُكم عليه بثلاث مؤبدات وعشرين عاماً بتهمة الانتماء والعضوية في «سرايا القدس»، والمشاركة في عمليات للمقاومة ضد قوات الاحتلال. أما أيهم كممجي (35 عاماً)، فكان بعمر 17 عاماً حين انخرط في صفوف حركة «الجهاد الإسلامي»، وحكم عليه بمؤبدين بعد خطف المقاومة للمستوطن الياهو أوشيري وقتله. أما مناضل يعقوب نفيعات (26 عاماً)، فاعتقلته قوات الاحتلال في العام 2019 ولا يزال موقوفاً من دون صدور حكم بحقه. يقول شقيقه نضال، لـ«العربي الجديد»، إنه قضى حتى اللحظة منذ اعتقاله الأخير 17 شهراً كانت عبارة عن تمديد لجلسات المحاكم من دون إصدار حكم. وقوبلت عملية الفرار بترحيب من الفصائل الفلسطينية. وأكدت حركة «الجهاد الإسلامي» في بيان، أن العملية هي عمل بطولي كبير، وأحدثت هزة شديدة للمنظومة الأمنية الإسرائيلية. وقالت إن «صراعنا مع العدو صراع طويل ومفتوح، وعلى الاحتلال أن يفهم الدرس جيداً، فالحق لا يسقط بالتقادم»، ودعت أبناء الشعب الفلسطيني إلى أن يكونوا على قدر عال من المسؤولية، وتفويت الفرصة على العدو الذي سيحاول استعادة الأسرى الذين انتزعوا حريتهم.

أما حركة «حماس»، فقالت إنه «عمل بطولي شجاع وانتصار لإرادة وعزيمة أسرانا وتحدٍ حقيقي للمنظومة الأمنية الصهيونية». وقال المتحدث باسم الحركة فوزي برهوم «إن هذا الانتصار الكبير يثبت مجدداً أن إرادة وعزيمة أسرانا البواسل في سجون العدو لا يمكن أن تُقهر أو تُهزم مهما كانت التحديات». كما أشادت «كتائب القسام»، الجناح المسلّح لحركة «حماس»، بهروب الأسرى، واعتبرت في بيان، أن «حماية هؤلاء الأسرى، واجب مقدّس على جميع أبناء الشعب».

أطلق الاحتلال عملية مطاردة واسعة للفارين (أمير ليفي/Getty)

احتفاء شعبي

وزّع فلسطينيون في قطاع غزة، الحلوى في الشوارع العامة، ابتهاجاً بهروب الأسرى الستة من سجن جلبوع الإسرائيلي. وسادت أجواء من الفرحة في الشوارع والساحات العامة، حيث ردد الفلسطينيون «تكبيرات العيد»، احتفاء بنجاح عملية الهروب. وجاء توزيع هذه الحلوى بتنظيم من حركة «الجهاد الإسلامي»، التي ينتمي إليها 5 أسرى من الذين نجحوا بالهروب. ورفع المحتفلون لافتات دوّنت عليها أسماء الأسرى الذين تمكنوا من «انتزاع حريتهم».

> ابرز الفارين هو زكريا الزبيدي قائد «شهداء الأقصى» بجنين

> مسؤولة إسرائيلية: ما حصل فشل خطير وعلينا أن نحقق فيه

فشل يذكر بحرب 1973

شبّه اللواء الاسرائيلي المتقاعد رامي عفودياً، الذي شغل في السابق منصبا رفيعا بصلحة السجون، في مقابلة مع الإذاعة الاسرائيلية، تمكّن الاسرى الستة من الفرار بفشل الجيش الاسرائيلي في حرب 1973، محذرا من أن بعض الاسرى الذين تمكنوا من الفرار ادينوا بقتل جنود ومستوطنين، اما الجنرال الشير فكنين، الذي سبق ان عمل مفتشا لمصلحة السجون، فقد قال في مقابلة مع الإذاعة نفسها، انه فوجئ بفرار الاسرى، مشددا على أن الحدث «غير عادي».

للحديث تتمة...

أفغنة اليمن والصراع المنسي

زكريا الكمالي

يبدو أن سُحب الأزمة الأفغانية ستمطر في اليمن، وتجلب له الكوارث أكثر مما صنعت مع حكومة أشرف غني. الأمر لا علاقة له بالتكهنات، فمنذ ثمانينيات القرن المنصرم، والأحداث التي تضرب أفغانستان تلقي بظلالها بشكل مباشر على اليمن، بدءاً من تصدير الجهاديين السلفيين الذين عُرفوا بـ«الأفغان العرب»، وصولاً إلى جماعة الحوثيين التي تتحرك كما لو أنها الجناح اليمني لحركة «طالبان»، مع فارق طفيف في الأدبيات.

منذ أكثر من 3 عقود، دفع اليمن ثمن عودة الجهاديين الذين احتضنتهم أفغانستان لقتال الاتحاد السوفييتي، بدأت ملامح المدنية تتبخر من خلال أفغنة المجتمع بشكل تدريجي. انتشرت البراقع السوداء لتغطي وجوه النساء، وتوسعت رقعة العنف، تحت رايات متعددة تابعة لفصائل ما يسمى بـ«جيش عدن أبين» الإسلامي، أو تنظيم «القاعدة».

في العصر الحديث، وفي ظل القفزة العلمية الحاصلة لوسائل التعليم عن بُعد، لم تكن جماعة الحوثيين بحاجة للتدرب في أفغانستان من أجل نقل تجربة «طالبان» إلى اليمن. شرع الحوثيون في محاكاة ما يحدث هناك بشكل تدريجي، من خلال الدعوة لتشييع لبس الرجال للبنطال، وضرورة العودة للزي التقليدي، ومنع الغناء، واختلاط الطلاب والطالبات في الجامعات. والحد من عمل المرأة. كل ما سبق، كان أشبه بـ«بروفات» لأفغنة اليمن. ومن المؤكد أن الحوثيين سيقومون باستيراد المزيد من تجارب الفوضى الأفغانية والبدء بتطبيقها في الأراضي اليمنية، خصوصاً في ظل الدعوات الأخيرة، التي لوح فيها زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي بتعميم الخراب إلى كل مدن البلاد.

وبغض النظر عن مآلات التجارب الطالبانية أو الأفكار الخرافية الحوثية، فإن خطورة الأزمة الأفغانية الأخيرة تكمن في انعكاسها المباشر على الأزمة الإنسانية اليمنية هذه المرة. إذ تحولت أنظار العالم أجمع إلى أفغانستان. كان المجتمع الدولي يتعامى، في السابق، عما يحدث في اليمن، وخلال الفترة المقبلة، يبدو أن الملف اليمني سيتحول إلى صراع منسي بشكل تام.

تعنت الحوثيين والتلويح الدائم بورقة العنف، سيجعل المجتمع الدولي يدير ظهره لليمن وأزمته بشكل نهائي. وما التصريحات التي أطلقتها سفيرة أيرلندا في الأمم المتحدة، ورئيسة مجلس الأمن للشهر الحالي جيرالدين بيرن ناسون، أخيراً، بأن هناك «تعباً دولياً من حرب اليمن»، إلا إشارات أولية للتخلي التام.

شرق غرب

أمير قطر يستقبل وزير الداخلية السعودي

استقبل أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الإثنين، وزير الداخلية السعودي، الأمير عبد العزيز بن سعود، في مكتبه في الديوان الأميري في الدوحة. وقال بيان للديوان إن اللقاء استعرض العلاقات بين البلدين، والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها، وذلك بحضور رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية القطري، الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني.

(العربي الجديد)

تونس: «النهضة» تدعو لإنهاء إجراءات سعيّد

جددت حركة «النهضة» التونسية، أمس الإثنين، دعوتها لإنهاء الإجراءات الاستثنائية المفروضة في البلاد منذ 25 يوليو/ تموز الماضي من قبل الرئيس قيس سعيّد، داعية إلى رفع التجميد عن عمل البرلمان و«المسارعة بتشكيل حكومة شرعية». وأشار بيان للمكتب التنفيذي للحركة، بعد إعادة هيكلته، إلى أن «البلاد تتوغل في الغموض والضبابية» منذ إجراءات سعيّد الممددة إلى أجل غير مسمّى، مشدداً على أن هذه الإجراءات «تزداد معها مخاطر الحكم الفردي المطلق».

(العربي الجديد)

مصر: عريضة تطالب بالإفراج عن دومة

طالب عشرات المثقفين والكتّاب والسياسيين والشخصيات العامة في مصر الرئيس عبد الفتاح السيسي بالإفراج عن الناشط السياسي أحمد دومة (الصورة)، بعد إنهائه نصف عقوبته المقررة بالسجن 15 عاماً ودفعه غرامة 6 ملايين جنيه (حوالي 380 ألف دولار). وتضمنت عريضة مفتوحة لجمع التواقيع المطالبة بالإفراج عن دومة، المسجون منذ 2013، والذي «أصبح يعاني من تدهور بالغ في صحته» في سجنه الانفرادي الذي يقبع فيه منذ أكثر من 8 سنوات.

(العربي الجديد)

الأردن: جلسة أولى لمحاكمة العجارمة

عقدت محكمة أمن الدولة الأردنية، أمس الإثنين، الجلسة الأولى للنظر في قضية النائب المفصول أسامة العجارمة، والذي يواجه تهماً عدة، منها «اقتراف أفعال بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة»، و«مخالفة قانون منع الإرهاب»، بالإضافة إلى متهمين آخرين في القضية ذاتها، بحضور وكلاء الدفاع عنهم. وقررت المحكمة تأجيل النظر بالقضية إلى 14 سبتمبر/ أيلول الحالي، لسماع شهود النيابة العامة، علماً أن العجارمة كان قد أعلن إضراباً مفتوحاً عن الطعام في سجنه.

(العربي الجديد)

الجزائر: جولة افريقية للعمامرة

بدأ وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة (الصورة)، أمس الإثنين، جولة أفريقية من النيجر، وتشمل أيضاً موريتانيا والكونغو ومصر، بهدف حشد الدعم لإسناد مخرجات اجتماع الجزائر لدول جوار ليبيا، الذي عقد الأسبوع الماضي، بالإضافة إلى ضمان أكبر دعم لإلغاء قرار منح إسرائيل صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، خلال الاجتماع المقبل لـ«الاتحاد» في أديس أبابا. وأكدت مصادر دبلوماسية جزائرية أن الجولة تتضمن أيضاً بحث ترتيبات القمّة العربية المقبلة المقررة في الجزائر.

(العربي الجديد)

الحدث

غزة: اتفاق حول المنحة القطرية وفتح المعابر

غزة ـ **العربي الجديد**

أثمرت الجهود القطرية أخيراً انفراجة في ملف الحصار المطبق الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي كانت حدته قد زادت عقب العدوان الأخير على القطاع في مايو/ أيار الماضي، إذ أعلن رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، السفير محمد العمادي، أمس الإثنين، أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن فتح معابر غزة بشكل كامل أمام احتياجات القطاع الرئيسية، وأنه سيتم خلال الشهر الحالي صرف المنحة المالية القطرية للأسر المحتاجة ومنحة موظفي غزة.

وأوضح العمادي، في بيان أمس الإثنين، أنه عقد خلال الأيام القليلة الماضية سلسلة من الاجتماعات واللقاءات المكثفة مع كافة الأطراف بشأن تثبيت حالة الهدوء والاستقرار في قطاع غزة، مشيراً إلى أن هذه الاجتماعات حققت نتائج إيجابية سيتم البناء عليها في كافة الملفات والقضايا التي تتعلق بتحسين ظروف الحياة لسكان قطاع غزة، بالتنسيق الكامل مع الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية، وبتوافق مع جميع الأطراف. وأكد أن هذه النتائج سيكون لها الأثر الإيجابي الواضح على تحسين الواقع المعيشي في غزة.

وقال العمادي إنه «تم الاتفاق على إعادة فتح المعابر بشكل كامل أمام احتياجات القطاع الرئيسية، مع تقديم التسهيلات المختلفة التي من شأنها أن تساعد جميع الأطراف على الخروج من الوضع المتأزم، وتخفيف حدة الاحتقان والتوتر في المنطقة». كذلك أشار إلى أنه تم الانتهاء من كل الإجراءات المتعلقة بصرف المنحة القطرية للأسر المتعففة في قطاع غزة، بالاتفاق مع السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة، إذ سيتم البدء بعملية الصرف بحسب الآلية المتفق عليها مع الأمم المتحدة خلال الشهر الحالي، وذلك بعد استكمال الأمم المتحدة كافة الإجراءات الفنية المتعلقة بعملية الصرف. كما أوضح أنه سيتم صرف منحة موظفي غزة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية خلال الأيام المقبلة، وبالتوافق مع مختلف الأطراف، في إشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي. وكان الاحتلال يرفض أن تشمل المنحة القطرية صرف مساعدة مالية لموظفين من الحكومة التابعة لحركة «حماس» في القطاع. ووفق مصدر في «حماس»، فإن تخصيص جزء من المنحة للموظفين المدنيين في غزة، كان إحدى أهم النقاط الخلافية مع الاحتلال في المحادثات التي أجراها السفير القطري. وقال المصدر، الذي فضل عدم ذكر اسمه، لوكالة «فرانس برس»، إن «الاحتلال رفض أن تضم قائمة المستفيدين من المنحة القطرية أي موظف في حكومة غزة» التابعة لـ«حماس». وأضاف «لكن الحركة أصرت على رفض أي تدخل إسرائيلي بهذه القائمة».

وتقضي الآلية المتفق عليها بأن تختار «وزارتا الشؤون الاجتماعية في غزة وتلك التابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله قائمة المستفيدين ممن يندرجون تحت بند الفقر»، وفق ما أكد مصدر آخر في «حماس». وأضاف المصدر لـ«فرانس برس»، أن «أموال المنحة القطرية ستصل للمستفيدين مباشرة عبر بنوك معتمدة لدى السلطة الفلسطينية بإشراف الأمم المتحدة»، وليس نقداً كما كان في السابق قبل العدوان الأخير في مايو/ أيار الماضي.

إلى ذلك، حثّ العمادي الأطراف كافة على تحمل مسؤولياتهم للمحافظة على الهدوء والاستقرار بهدف تحسين أوضاع السكان الذين يعيشون ظروفاً إنسانية غاية في الصعوبة، وكي تتمكن كذلك المنظمات والمؤسسات الدولية من استئناف تنفيذ المشاريع المختلفة، بما فيها إعادة الإعمار ودعم القطاعات المختلفة بغزة، وأهمها قطاع الصحة.

وكان العمادي قد وصل يوم الجمعة الماضي إلى قطاع غزة، في زيارة التقى خلالها مسؤولين من حكومة غزة، وقادة حركة «حماس». وخصصت قطر، في يناير/ كانون الثاني الماضي، منحة مالية لقطاع غزة بقيمة 360 مليون دولار تصرف على مدى عام كامل، لدفع رواتب الموظفين، وتقديم المساعدات المالية للأسر المتعففة، وتشغيل محطة الكهرباء. لكن إسرائيل أوقفت، في مايو الماضي، صرف المنحة، ضمن إجراءات اتخذتها ضد قطاع غزة، تزامنت مع شن عدوان استمر 11 يوماً، وشملت منع إدخال الكثير من البضائع الأساسية. وتقود قطر مؤخراً جهوداً لتثبيت الهدوء في غزة بعد العدوان الأخير. ويعيش في غزة أكثر من مليوني فلسطيني، يعانون من أوضاع معيشية مُتردية للغاية، جراء حصار إسرائيلي متواصل منذ عام 2007.

وكان تشديد الحصار ومنع إدخال المساعدات بما فيها صرف المنحة القطرية أخيراً، قد أدى إلى إثارة السخط في غزة والتي صعّدت بوجه الاحتلال، إذ شهدت الحدود بين القطاع والأراضي المحتلة خلال الأيام الماضية مواجهات عنيفة، إلى جانب مواصلة فعاليات التصعيد المختلفة.

في غضون ذلك، تواصل حماس تحركاتها على خط التهدئة في قطاع غزة. وأشار تقرير لهيئة البث الإسرائيلية «كان 11»، مساء أول من أمس الأحد، إلى أن السلطات المصرية تعتزم تحريك ملف تبادل الأسرى بين حكومة الاحتلال وحركة «حماس»، وإطلاق جولة جديدة من المباحثات غير المباشرة بين الجانبين. ولفت التقرير إلى أن مسؤولي الملف الفلسطيني في المخابرات العامة المصرية يعتزمون إجراء سلسلة من الزيارات المكوكية إلى تل أبيب وغزة وعقد جولة مباحثات غير مباشرة في القاهرة. وبحسب التقرير، فإن السلطات المصرية ستستأنف جهودها في ملف «تبادل الأسرى»، الذي يعتبر حجر الزاوية في مفاوضات التهدئة بين الإسرائيليين وفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، مع انتهاء الأعياد اليهودية في نهاية سبتمبر/ أيلول الحالي.

> حثّ العمادي الأطراف كافة على المحافظة على الهدوء

تقرير

درعا البلد... تسوية قسرية بطعم الاستسلام

امين العاصي

لم يجد أهالي أحياء درعا البلد في جنوب سورية بدّاً من القبول بـ«خريطة حل» روسية لتجنّب الخيارات الأسوأ التي يمكن أن تفضي إلى تدمير هذه الأحياء بشكل كامل، وخاصة أن جنرالاً روسياً لوّح باستخدام الطيران في حال رفض شروط بنود الاتفاق، التي حاول الوفد المفاوض عن الأهالي التخفيف منها، ولكنه لم يستطع. وأكد أبو محمود الحوراني، وهو الناطق باسم «تجمع أحرار حوران» (تجمع لصحافيين وناشطين ينقل أحداث الجنوب السوري)، لـ«العربي الجديد»، أن دورية من الشرطة العسكرية الروسية دخلت، أمس الاثنين، إلى حي الأربعين في درعا البلد للقيام بـ«تسوية» لنشبان مطلوبين للنظام من المنطقة، وذلك بهدف تثبيت الاتفاق ووقف إطلاق النار، ريثما يجري التفاهم على بقية الشروط التي يريد النظام تنفيذها في المنطقة. وأشار إلى أن عملية تسوية أوضاع المطلوبين، وتسليم عدد محدود من السلاح الخفيف، ستجري في مركز حي الأربعين قرب مسجد بلال الحبشي بدرعا البلد. وفي السياق، ذكرت وكالة «سانا» التابعة للنظام أن «عشرات المسلحين في درعا البلد بدأوا صباحاً (الاثنين) تسوية أوضاعهم، وتسليم الأسلحة التي كانت بحوزتهم للجيش العربي السوري في مركز التسوية بحي الأربعين». من جانبها، ذكرت مصادر مطلعة مقربة من اللجنة المركزية التي تفاوض عن الأهالي أن الاتفاق الذي تم مساء أمس الأول، الأحد، أبرم مع نائب وزير الدفاع الروسي أندريه كارتابولوف وقائد القوات الروسية في سورية فيتشيسلاف سيتكين. ووفق المصادر، فإن الاتفاق يتضمن «تسليم كامل السلاح المتوسط والخفيف، وكل من يخبئ بارودة أو سلاحاً يتحمل المسؤولية وتلغى تسويته ويلاحق». ونص على «نشر الأمن والنقاط العسكرية في درعا البلد لتحقيق الأمن والأمان، في تسع نقاط، وتسوية أوضاع المطلوبين في درعا البلد ومخيم درعا وحي طريق السد، وإعفاء الأشخاص الذين خرجوا من درعا البلد مع سلاحهم، وسحب السلاح بشكل كامل من المجموعات، بما فيها المجموعات التي تعمل مع أجهزة الأمن التابعة للنظام وغيرها من القوات الرديفة». ويبيّن المصادر أن «كل متخلف عن الخدمة الإلزامية يعالج وضعه خلال مدة 15 يوماً من خلال شعبة التجنيد للتأجيل، والعسكري الفار من الخدمة يلتحق بوحدته بعد إجراء التسوية ولا يلاحق قانونياً». وأوضحت أنه «في حال رغب أحد بالخروج إلى الشمال السوري فإنه من الممكن تأمين خروجه وإيصاله إلى الشمال»، مشيرة إلى أن الاتفاق لا يشمل الإعاقات والتصريحات غير المسؤولة والتحريضية على وسائل التواصل الاجتماعي سيعرض صاحبها لملاحقة قانونية». وتابعت: عند الانتهاء من التسويات، وتسليم السلاح وعودة الحياة الطبيعية إلى درعا البلد، ستزال كافة الحواجز والسواتر. وتضمن الاتفاق «رفع العلم السوري على جميع الأبنية الحكومية في أحياء درعا البلد والجامع العمري، ومنع التظاهرات والحراك المدني بشكل تام في أحياء (درعا) البلد، والشعارات والكتابات على الجدران أو أي أعمال تعتبر معارضة للحكومة السورية»، وفق المصادر.

وفي حديث مع «العربي الجديد»، أشار اللواء محمد الحاج علي (وهو من أبناء درعا)، إلى أن ما جرى «هو اتفاق المغلوب»، مضيفاً: الاتفاق ليس كما يريد أهل درعا، لكن لا يوجد خيار إلا القبول به. إلى ذلك، أكد الناشط الإعلامي أحمد المسالمة، المواكب لتطورات الموقف في درعا عن كثب، أن الاتفاق لا يشمل منطقة المخيم الملاصقة لدرعا البلد، وتضم لاجئين فلسطينيين منذ العام 1948. وأشار، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن الاتفاق يتضمن بنوداً «استفزازية»، وخاصة رفع علم النظام فوق الجامع العمري الذي شهد انطلاقة الثورة السورية في 18 مارس/ آذار 2011. وتوضح نقلاً عن بنود الاتفاق أن النظام حصل على ما كان يريده، وخاصة لجهة تسليم السلاح ونشر نقاط عسكرية وأمنية داخل أحياء درعا البلد، وإجراء تسويات للمطلوبين، وترحيل الرافضين للاتفاق إلى الشمال السوري، ما يعني وضع يده على هذه الأحياء بشكل كامل. ولكن الاتفاق في المقابل، جنّب أحياء درعا البلد التدمير بشكل كامل على يد قوات النظام والمليشيات الإيرانية، والتي بدأت، السبت الماضي، عمليات عسكرية واسعة النطاق لاقتحام المنطقة، ولم يجد الوفد المفاوض بداً من الموافقة على الشروط، بعدما هدد جنرال روسي باستخدام الطيران لإخضاع المنطقة، وفق مصادر مطلعة على مجريات المفاوضات، كما لم يجد الأهالي أي مساندة عربية، وخاصة من الأردن.

ولوحظ انكفاء أميركا بشكل كامل عما جرى في جنوب سورية «لأن واشنطن مشغولة حتى العنق في أفغانستان»، وفق المحلل السياسي رضوان زيادة، الذي قال، في حديث مع «العربي الجديد»، إن واشنطن تدرك أن تأثيرها في جنوب سورية محدود ولا تستطيع فرض شروطها، لذا اكتفت بالإدانة. ورأى أن عمّان «فوجئت بتطورات الأوضاع في جنوب سورية، بعدما وطّنت نفسها على إعادة ترتيب العلاقة مع الأسد»، مضيفاً: ليس كما يريد أهل درعا، لكن لا يوجد خيار إلا القبول به. إلى ذلك، أكد الناشط الإعلامي أحمد المسالمة، المواكب لتطورات الموقف في درعا عن كثب، أن الاتفاق لا يشمل منطقة المخيم الملاصقة لدرعا البلد، وتضم لاجئين فلسطينيين منذ العام 1948. وأشار، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن الاتفاق يتضمن بنوداً «استفزازية»، وخاصة رفع علم النظام فوق الجامع العمري الذي شهد انطلاقة الثورة السورية في 18 مارس/ آذار 2011. وتوضح نقلاً عن بنود الاتفاق أن النظام حصل على ما كان يريده، وخاصة لجهة تسليم السلاح ونشر نقاط عسكرية وأمنية داخل أحياء درعا البلد، وإجراء تسويات للمطلوبين، وترحيل الرافضين للاتفاق إلى الشمال السوري، ما يعني وضع يده على هذه الأحياء بشكل كامل. ولكن الاتفاق في المقابل، جنّب أحياء درعا البلد التدمير بشكل كامل على يد قوات النظام والمليشيات الإيرانية، والتي بدأت، السبت الماضي، عمليات عسكرية واسعة النطاق لاقتحام المنطقة، ولم يجد الوفد المفاوض بداً من الموافقة على الشروط، بعدما هدد جنرال روسي باستخدام الطيران لإخضاع المنطقة، وفق مصادر مطلعة على مجريات المفاوضات، كما لم يجد الأهالي أي مساندة عربية، وخاصة من الأردن.

جنب الاتحاف درعا البلد الدهير الشامله (محمد ابازيد/فرانس برس)

الحدث

استبقت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وصول وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى بلادها للبحث مع الحلفاء تطورات أفغانستان والتعامل كجبهة موحدة مع «طالبان»، بالدعوة إلى التحدث مع الحركة التي أعلنت سقوط بانشير، آخر معاقل المقاومة ضدها

سقوط بانشير

أميركا تريد جبهة موحدة للتعامل مع طالبان

كابول، الدوحة، واشنطن
العربي الجديد

مع سقوط بانشير، آخر معقل للمقاومة ضد حركة «طالبان» في أفغانستان بيد الحركة، بحسب ما أعلنت الأخيرة أمس الإثنين، بدأت الأنظار تتجه إلى الحكومة الجديدة التي ستؤلف، والتي أكدت «طالبان» أن الإعلان عنها سيتم قريباً «بعد حل مسائل تقنية»، فيما بدأت الإدارة الأميركية تحركاً واسعاً لتشكيل جبهة مع الحلفاء بشأن كيفية التعامل مع «طالبان» وضمان استمرار الدعم لجهود واشنطن في إجلاء ما تبقى من الأميركيين والأفغان المعرضين للخطر في أفغانستان. وأعلنت «طالبان»، أمس الاثنين، إحكام سيطرتها على كل أفغانستان بعد سقوط بانشير، شمال البلاد، بيد عناصر الحركة، بعد قتال مع «جبهة المقاومة» في الإقليم بقيادة أحمد مسعود، الذي دعا الشعب الأفغاني لـ«النهوض في وجه» الحركة. وقال المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد، في مؤتمر صحافي في كابول أمس الإثنين: «سقطت بانشير، آخر معقل يختبئ فيه الأعداء الفارون». وأضاف: «بهذا الانتصار والجهود الأخيرة، خرجت بلادنا من دوامة الحرب وسينعم شعبنا بحياة سعيدة، في سلام وحرية في جميع أنحاء البلاد». وأكد لسكان بانشير أنه لن يكون هناك «تمييز ضدهم». وكان أهالي بانشير قد قاتلوا «طالبان» خلال حكمها لأفغانستان بين 1996 و2001. وقال مجاهد «هم إخواننا وسيعملون معنا من أجل غرض مشترك، ورفاهية البلاد». على الصعيد السياسي، ما زالت تشكيلة الحكومة الجديدة لحركة «طالبان» غير معروفة. وأعلن مجاهد أن الترتيبات بشأن تشكيلها قد انتهت، وأنه سيعلن عن تشكيلها قريباً، نافياً الأنباء التي أوردتها بعض وسائل الإعلام المحلية ومفادها أن التأخير في الإعلان عنها سببه الخلافات الداخلية في الحركة. وأشار إلى أن نظاماً «مؤقتاً» سيعلن أولاً للسماح بإجراء تغييرات، موضحاً أنه «اتخذت قرارات نهائية، ونحن نعمل الآن على المسائل التقنية». وتابع «سنعلن الحكومة الجديدة حالما يتم حل المسائل التقنية»، مشيراً إلى أنها ستكون «إسلامية» و«قابلة للمساءلة».

> حذرت «طالبان» من أن أي تمرد ضدها سيتلقى ضربة قاسية

> من غير المتوقع عقد بلينكن لقاء مع «طالبان» في الدوحة

وأكد أن «طالبان تريد إقامة علاقات جيدة مع العالم». ودعا مجاهد الأفراد السابقين في القوات الأفغانية إلى الاندماج بنظام الحكم الجديد، وقال إن «القوات الأفغانية التي تلقت تدريبات في السنوات العشرين الماضية سيطلب منها الانضمام إلى الإدارات الأمنية إلى جانب أعضاء طالبان»، لكنه حذر، في المقابل، من أن أي تمرد ضد حكمها «سيتلقى ضربة قاسية». وقال إن «الإمارة الإسلامية حساسة جداً إزاء حركات التمرد. كل من يحاول بدء تمرد سيتلقى ضربة قاسية. لن نسمح بتمرد آخر». في المقابل، أعلن مسعود، الذي يقود قوة مؤلفة من فلول الجيش الأفغاني النظامي ووحدات من القوات الخاصة وميليشيات محلية، في تغريدة، في تسجيل صوتي أمس الإثنين، أن المقاومة في وجه «طالبان» مستمرة وستتواصل. وحمل مسؤولية سقوط بانشير إلى وجود قوات أجنبية قاتلت إلى جانب «طالبان»، من دون تحديد لمن تتبع هذه القوات، لكنه دعا، في المقابل، جميع أطياف الشعب إلى الوقوف في وجه «طالبان»، مؤكداً أن «الجبهة» ستقف إلى جانبهم. وخاطب مسلحي «جبهة بانشير» من الإثنية الطاجيكية بقوله: «قاتلتم إلى جانب طالبان بحجة مقاومة الاحتلال الأميركي، لكن الآن أن تقفوا إلى جانب شعبكم، والمقاومة تستقبلكم وترحب بانضمامكم إليها».

وقال مصدر في مقاومة بانشير، فضل عدم الكشف عن هويته، لـ«العربي الجديد»، إن مسلحي المقاومة خرجوا إلى الجبال، من بينهم مسعود، وأنهم سيواصلون التصدي لهجمات «طالبان». ولفت إلى أن كل من يعرف طبيعة هذه المنطقة يعرف جيداً أن أي قوة لا يمكن لها القضاء على الكفاح المسلح في ولاية بانشير. ودانت طهران «بشدة» الهجوم الذي شنته «طالبان» على وادي بانشير في أفغانستان. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، خلال مؤتمر صحافي في طهران، ردّاً على سؤال بشأن تقارير إعلامية عن «تدخل عسكري باكستاني» في الهجمات على بانشير، إن «التدخل الخارجي قيد الدراسة، والجميع يجب أن يعلموا أن تاريخ أفغانستان يظهر أن مصير أي تدخل أجنبي ليس سوى الفشل». واعتبر أن «مسألة بانشير يجب أن تُحل سياسياً وعبر التفاوض والوساطة»، داعياً الحركة إلى «الالتزام بتعهداتها»، مشيراً إلى أن «التقارير عن محاصرة بانشير وقطع المياه والكهرباء عنها مقلقة وتتعارض مع القانون الدولي». وأكد أن بلاده تتابع تطورات أفغانستان بـ«دقة وعن كثب»، داعياً إلى «مراعاة الخطوط الحمراء»، وتشكيل حكومة شاملة في أفغانستان بمشاركة جميع القوى الأفغانية.

في المقابل، يسعى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى تشكيل جبهة مع الحلفاء بشأن كيفية التعامل مع حركة «طالبان» وضمان استمرار الدعم لجهود واشنطن في إجلاء ما تبقى من الأميركيين والأفغان المعرضين للخطر في أفغانستان، وذلك بعد نحو أسبوع من إعلانه أن واشنطن فتحت «فصلاً جديداً» في التواصل مع هذا البلد.

ومع بدء بلينكن جولة تشمل قطر وألمانيا، باشر وزير الدفاع لويد أوستن جولة خليجية أوسع نطاقاً تشمل السعودية وقطر والبحرين والكويت. وتأتي زيارات بلينكن وأوستن في وقت تعاني فيه إدارة الرئيس جو بايدن من تبعات الانسحاب الفوضوي من أفغانستان، والذي تسبب في انتقادات من ديمقراطيين وجمهوريين على حد سواء.

وخلال الجولة التي تستهدف توجيه الشكر لدول الخليج وألمانيا التي كان دورها محورياً في مساعدة أميركا على إجلاء الآلاف من كابول، سيلتقي بلينكن، في الدوحة، مع مسؤولين قطريين بارزين، بالإضافة إلى دبلوماسيين أميركيين يعملون على الملف الأفغاني بعدما نقلت واشنطن بعثتها من كابول إلى العاصمة القطرية. وقال مسؤولون أميركيون إنه ليس من المتوقع أن يلتقي بلينكن أو أوستن بأعضاء في حركة «طالبان»، من دون استبعاد هذا الأمر مستقبلاً. وقال مسؤول أميركي: «إذا كان ضرورياً أن يتحدث وزير الخارجية مع زعيم من طالبان بشأن مسألة تصب في مصلحتنا الوطنية، فسيفعل ذلك، لكننا لم نبلغ هذه المرحلة بعد». وكان بلينكن قد أكد، أخيراً، أن الولايات المتحدة تبقي «قنوات تواصل» مع الحركة رغم أنها أنهت انسحابها من أفغانستان.

وسيشارك بلينكن، الذي سيلتقي وزير الخارجية الألماني هايكو ماس في قاعدة رامشتاين الجوية، غداً الأربعاء، في اجتماع وزاري افتراضي لمسؤولين من 20 دولة لمناقشة ملف أفغانستان. وكان بلينكن قد قال، الجمعة الماضي: «نعكف على تنسيق الجهود مع الدول التي تشترك معنا في النهج ذاته حول العالم ليتسنى لنا مواصلة العمل معاً، واستغلال ما لدينا من نفوذ لإلزام طالبان بالوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها». وكانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قد استبقت الاجتماع بالدعوة، أمس الأول، إلى إجراء حوار مع الحركة. وقالت «علينا ببساطة التحدث إلى طالبان عن سبيل يمكّننا من إخراج الأشخاص الذين عملوا لصالح المانيا ونقلهم إلى مكان آمن».

من جهة أخرى، قال المتحدث باسم «طالبان» سهيل شاهين، أمس الإثنين، إن مسؤولين كباراً من الحركة اجتمعوا في كابول، أمس الأول، مع وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث، الذي تعهد بمواصلة تقديم المساعدة للشعب الأفغاني. والتقى رئيس المكتب السياسي للحركة الملا عبد الغني برادر ومسؤولون آخرون مع غريفيث، بينما تواجه أفغانستان أزمة إنسانية تنذر بكارثة، وذلك بسبب الجفاف الشديد وانهيار الاقتصاد. وكتب شاهين، في تغريدة: «وعد وفد الأمم المتحدة بمواصلة المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني، قائلاً إنه سيدعو إلى تقديم مزيد من المساعدات لأفغانستان خلال الاجتماع المقبل للدول المانحة» في جنيف، في 13 سبتمبر/ أيلول الحالي. وأعلن أن «طالبان» أكدت لوفد الأمم المتحدة «التعاون وتوفير التسهيلات اللازمة».

خرج مسلحو المقاومة في بانشير إلى الجبال (أحمد ساهل ارمان/فرانس برس)

وقف العنف فوراً

حضّ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس (الصورة)، في تقرير وجهه الى مجلس الأمن الدولي بعد ساعات من تحذير اميركي من اندلاع حرب هلية، جميع الافغان على وقف العنف فورا. وكتب غوتيريس، في الوثيقة التي حصلت «فرانس برس»، امس الاثنين، على نسخة منها: «ادعو الى وضع حد فوري للعنف واحترام امن جميع الافغان وحقوقهم، واحترام التزامات افغانستان الدولية بما في ذلك جميع الاتفاقات الدولية التي تعهد بها هذا البلد».

شرق غرب

السعودية: إعدام مواطن أدين بـ«الإرهاب»

نفذت السلطات السعودية، أمس الإثنين، حكماً بالإعدام بحق مواطن أدين بتهريب الأسلحة من البلاد وإليها، والاشتراك في «خلية إرهابية». وقالت وزارة الداخلية السعودية إنه تم «تنفيذ حكم القتل تعزيراً بأحد الجناة في المنطقة الشرقية، لقيامه بتهريب الأسلحة من المملكة وإليها، والاشتراك في خلية إرهابية، واستهداف رجال الأمن عبر إطلاق النار عليهم بقصد قتلهم». (فرانس برس)

طهران تهدد المعارضة الكردية الإيرانية

حذّر قائد السلاح البري في الحرس الثوري الإيراني، العميد محمد باكبور، أمس الإثنين، إقليم كردستان العراق من تحوله إلى «ساحة للإرهابيين» في إشارة إلى جماعات كردية إيرانية معارضة تتهمها طهران بتنفيذ عمليات مسلحة على الحدود ضد الجيش الإيراني. ودعا باكبور سكان الإقليم إلى الابتعاد عن مقرات هذه الجماعات، بالنظر إلى احتمال قيام إيران «برد حازم وزلزل» ضدها. (العربي الجديد)

العراق: 25 ألف محكوم بالإعدام بقضايا الإرهاب

كشفت وزارة العدل العراقية، أمس الإثنين، للمرة الأولى، عن عدد السجناء المحكومين بالإعدام لديها بقضايا الإرهاب، مؤكدة أن أيا من تلك الأحكام لن يتم تنفيذه إذا لم يكتسب الدرجة القطعية ويصدر مرسوم جمهوري فيه. وقال المتحدث باسم الوزارة أحمد لعيبي إن «عدد المحكومين بقضايا الإرهاب يزيد عن 50 ألف سجين تقريباً، وأن نصفهم محكومون بالإعدام»، مبيناً في الوقت ذاته أن نحو 90 في المائة من الأحكام «لم يصدر بها مرسوم أو لم تكتسب الدرجة القطعية». (العربي الجديد)

تقرير

المغرب: نظام انتخابي لتحجيم «العدالة والتنمية»

تشهد الانتخابات المغربية التي تجري غداً الاربعاء، تبدلاً لافتاً في قواعد اللعبة، بعد إقرار نظام انتخابي جديد

الرباط ـ عادل نجدي

يستعد المغرب لإجراء انتخابات تشريعية وجهوية وبلدية متزامنة يوم غد الأربعاء، في ظل تغير لافت في قواعد اللعبة الانتخابية عن محطتي 2015 (البلدية) و2016 (البرلمانية)، بعد إقرار نظام انتخابي جديد من شأنه أن يفرز خريطة سياسية وتحالفات جديدة. وعلى مدى أشهر طويلة، شهد المغرب سجالاً طويلاً وصل إلى ردهات المحكمة الدستورية بشأن قانون الانتخابات الذي ستجرى وفقه الانتخابات غداً، بعد أن تم إلغاء العتبة (الحد الأدنى من الأصوات المطلوب من أي حزب الحصول عليها للظفر بمقعد انتخابي) التي كانت محددة بـ3 في المائة، واعتماد قاسم انتخابي جديد في توزيع المقاعد النيابية، يقوم على احتساب عدد المسجلين في القوائم الانتخابية العامة عوضاً عن المشاركين بالفعل في العملية الانتخابية.

وبدا لافتاً خلال النقاشات التي شهدها البرلمان المغربي في مارس/آذار الماضي، حجم الخلافات التي تفجّرت، بين حزب رئيس الحكومة (العدالة والتنمية) وباقي الأحزاب الممثلة في البرلمان، حول نقطة «القاسم الانتخابي» على وجه الخصوص، على اعتبار أن ذلك المقتضى سيحدد، إلى مدى بعيد، وربما حاسم، نتائج الانتخابات، وطبقاً لذلك طبيعة الخريطة السياسية والحكومة المقبلتين. وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الأحزاب أن اعتماد احتساب «القاسم الانتخابي» على أساس عدد المسجلين يضمن تمثيلاً أفضل لكل الأحزاب، ويفتح المجال أمام كافة القوى السياسية للمشاركة في القرار من خلال المؤسسة التشريعية، فإن «العدالة والتنمية» أبدى رفضه لذلك، وتمسّك بالإبقاء على احتسابه على أساس الأصوات الصحيحة، لأن الطريقة الجديدة ستؤدي إلى تقليص عدد مقاعده في الانتخابات المقبلة، ومن ثم قطع الطريق أمامه لولاية حكومية ثالثة.

وينص التعديل الذي أدخل على الفصل 84 من القانون التنظيمي لانتخاب مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان المغربي) وأقرته المحكمة الدستورية، على استخراج القاسم الانتخابي من قسمة مجموع المسجلين في اللوائح الانتخابية على المقاعد في الدائرة الانتخابية، من دون تمييز بين من شاركوا في الانتخابات ومن لم يشاركوا فيها. ويخالف ذلك الطريقة المعمول بها في الانتخابات الماضية، إذ كان يتم استخراج القاسم الانتخابي بقسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد.

> تأثير التعديل الجديد للنظام الانتخابي سيشمل كل الأحزاب

وفي الطريقة الأولى، سيتم الحصول على قاسم انتخابي كبير، وهو ما سيمنع الحزب الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات من الحصول على أكثر من مقعد واحد في الدائرة الانتخابية، وهو ما قد يحرم «العدالة والتنمية» من نحو 40 مقعداً. أما في الطريقة الثانية المعمول بها سابقاً، فإن الحزب الذي يحصل على عدد كبير من الأصوات يمكنه حصد أكثر من مقعد في الدائرة الواحدة، بناء على قاعدة «أكبر بقية»، وهو ما كان قد تحقق في انتخابات 2016، حين ظفر «العدالة والتنمية» بـ125 مقعداً من أصل 395 مقعداً وبفارق كبير عن باقي منافسيه.

ويشكّل اقتراع يوم غد أول اختبار حقيقي للتعديلات التي أدخلت على القوانين المنظمة للعملية الانتخابية، ومدى صحة المحاذير منها أو عدم صحتها، في ظل حديث عن أن الهدف الرئيس من إقرارها هو تغيير الخريطة السياسية بما يتلاءم مع أهداف السلطة وأطراف سياسية بإبعاد «العدالة والتنمية» عن قيادة الحكومة المغربية المقبلة. وفي الوقت الذي يبدو فيه الجدل الذي أثير في الأشهر الماضية حول القاسم الانتخابي، تقنياً وقانونياً، بيد أنه في الواقع يجعل البلاد أمام صراع حول توزيع المقاعد النيابية، أي ترتيب مراكز القوة في المشهد البرلماني والحكومي لما بعد الثامن من سبتمبر.

وبحسب العديد من المراقبين، فإن من شأن النظام الانتخابي الجديد تغيير الخريطة الانتخابية جملة وتفصيلاً. ففي الوقت الذي سيمنح فيه بعض الحظوظ لتواجد عدد كبير من الأحزاب الصغيرة داخل المؤسسة التشريعية، لن يكون بإمكان لوائح حزب «العدالة والتنمية» الاكتساح، مما سيفتح الباب لأحزاب أخرى لانتهاز الفرصة، في مقدمتها حزب «التجمع الوطني للأحرار»، الساعي إلى إزاحة «الإخوان المسلمين» وقطع الطريق عليهم من أجل الاستمرار في قيادة الحكومة لولاية ثالثة، والدفع بهم إلى الذهاب نحو المعارضة.

وفي وقت تراهن فيه قيادة «العدالة والتنمية» على تصدر الانتخابات التشريعية لتقلّد رئاسة الحكومة للمرة الثالثة على التوالي، مؤكدة في تصريحاتها خلال الحملة الانتخابية، على القوة التي يمتلكها الحزب، ممثلة في تواصله مع المواطنين وقوته الداخلية في الترابط والتعاضد بين أعضائه لخدمة مشروعه، سيكون اقتراع الثامن من سبتمبر اختباراً انتخابياً صعباً بالنسبة للحزب، لأنه المعني الأبرز بالتعديلات التي لحقت بالنظام الانتخابي، خصوصاً في ظل مخاوف داخله من تأثير تعديل القوانين المنظمة للانتخابات على نتائجه، لاسيما بعد إلغاء العتبة واعتماد قاسم انتخابي جديد في توزيع المقاعد النيابية.

ورأى رئيس فريق «العدالة والتنمية» في مجلس النواب المغربي مصطفى الإبراهيمي، أن احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين سيحوّل العملية الانتخابية إلى توزيع للمقاعد بين الأحزاب المشاركة بالتساوي ومن دون منافسة، وسيؤدي إلى «بلقنة» المشهد السياسي، كما أنه «يضرب أساس العملية الديمقراطية، وهي المنافسة، في عمقها، ويضر بنسب المشاركة التي ستكون بلا جدوى». واعتبر الإبراهيمي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن التعديل «يخالف الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، ويعاكس المراجع الفقهية والتجارب المقارنة الفضلى، ويشكل تراجعاً وانتكاسة خطيرة على الديمقراطية التمثيلية في البلاد».

في المقابل، رأى القيادي في حزب «الأصالة والمعاصرة» (أكبر حزب معارض)، رئيس لجنة الداخلية في مجلس النواب، هشام المهاجري، أن القاسم الانتخابي الجديد يضمن «تحقق التعددية، وفرصة التنافس لجميع الأحزاب حتى الصغرى منها، بعد أن كانت حقوقها مهضومة في الانتخابات الأخيرة»، لافتاً إلى أن القاسم الانتخابي الأول «غير ديمقراطي أكثر من القاسم الجديد، لأنه متغير ومتأثر بالعتبة والأصوات الملغاة». واعتبر المهاجري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه مع التعديل الجديد «ستصبح اللعبة واضحة منذ البداية، وكل الأحزاب ستدخل المنافسة على أساس قاسم انتخابي معلوم من دون إقصاء أي طرف».

ويرى الباحث في العلوم السياسية محمد شقير، فإن تأثير التعديل الجديد للنظام الانتخابي سيشمل كل الأحزاب وليس «العدالة والتنمية» وحده، معتبراً في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الحزب من خلال معارضته لتطبيق القاسم الانتخابي كان يستبق مؤشرات أي هزيمة أو تراجع له في الانتخابات لتبرير ذلك من خلال تطبيق هذا الإجراء وكذلك العتبة وغيرها من الإجراءات».

يراهن «العدالة والتنمية» على قوة علاقته بالناخبين (جلال مرشدي/الأناضول)

يغرق لبنان أكثر وأكثر في الأزمة التي يمر بها، من دون بروز حلول للمشاكل التي يعاني منها، في ظل استمرار الصراعات بين أركان الطبقة الحاكمة. هذا الموضوع يضيء عليه هذا التقرير الذي تنشره «العربي الجديد» بالتزامن مع «أوريان 21»

قارب تائه بلا ربان

لبنان يغرق في أزماته وسط الصراعات السياسية

هنري معماراشي

أن تنهار، أن تسقط، أن تسير إلى الهاوية، أن تنتحر، أن تدمر نفسك، بل أن تختفي حتى. لم نعد نعرف، منذ ما يقرب من عامين، أي فعل مناسب لوصف الغرق الطويل للبنان.

يغوص لبنان أكثر فأكثر في أزمة تعود مسؤوليتها إلى حد كبير إلى قادته الغارقين في عمليات سياسية دنيئة من ليّ الأذرع، غير مبالين بالمشهد البائس الذي يعرضونه للعالم وسوء أحوال سكانه سواء كانوا من الفقراء أو من الطبقة المتوسطة. كما هو الحال في جميع البلدان، تحتفل القلّة السعيدة ليلاً نهاراً في منتجعات الرياض الشتوية الراقية في الجبل اللبناني بفضل المداخيل التي يتلقونها من الخارج.

يُترك اللبنانيون لمصيرهم، محرومين من الكهرباء والمحروقات، كما تشهد الأسعار ارتفاعاً كبيراً، وهناك نقص في الأدوية، وتعاني المستشفيات من ندرة الأدوية.

«لم يعد أحد يحكم لبنان الآن». هكذا صرح في 14 أغسطس/آب حاكم المصرف المركزي، رياض سلامة، في مقابلة مع محطة إذاعية محلية، يوم 23 أغسطس، ارتفع سعر تنكة بنزين سعة 20 ليتراً من 77500 إلى 129000 ليرة لبنانية (أو 6,5 دولارات، العملة المرجعية في بلد يستورد كل شيء، بعملة وطنية فقدت أكثر من 90 في المائة من قيمتها بنحو 20 مرة قبل مقابل دولار واحد). تضاعف سعر الوقود ثلاث مرات تقريباً خلال الشهرين الأخيرين منذ أن بدأ المصرف المركزي تقنين دعم الواردات في يونيو/حزيران 2021. تمتد الزيادة إلى الاقتصاد بأكمله لترتفع الأسعار مرة أخرى في بلد يعاني من التضخم المفرط، في حين أن ما يقارب 78 في المائة من السكان أصبحوا، وفقاً للأمم المتحدة، يعيشون الآن تحت خط الفقر. وقد تبعت المواد الأساسية الضرورية الأخرى (الزيت والوقود والخبز) دوامة التضخم.

لا تعيش البلاد حقاً على ضوء الشموع، لكن المنازل لم تعد تحصل سوى على ساعتين كهرباء يومياً، ليتم تعويض الباقي عن طريق المولدات الخاصة. ولكن بشرط القدرة على دفع ثمن المازوت الذي يشغّل هذه المولدات، وهذا يستثني أجزاء كبيرة من السكان. «أعيش من كهرباء الدولة»، يقول جان أنطونيوس، نجار يعيش في شقة من غرفتين مع عائلته في بيروت، لأن هذا الوقود يزداد ندرة وهو بالتالي غالي الثمن. لكن الوضع جدّ متباين حسب مناطق البلاد وأوضاع الناس. تتكفّي ليليان، وهي متقاعدة ميسورة نسبياً تعيش بمفردها في قرية صغيرة في الجبل، بما يضاهي السبع ساعات من الكهرباء التي توفرها لها الدولة ومولدها.

> يُترك اللبنانيون لمصيرهم محرومين من الكهرباء والبنزين
>
> فشل في تشكيل حكومة جديدة منذ ما بعد انفجار بيروت

شجار مميت من أجل عبوة بنزين

لا يختلف الوضع بالنسبة للبنزين الذي لا يتوقف سعره عن الارتفاع مما يسبّب طوابير لا تصدق أمام محطات البنزين. ففي منطقة عكار الفقيرة جداً الموجودة على الحدود مع سورية، تسبّب شجار حول بنزين مخزّن في اندلاع حريق وانفجار أدى إلى مقتل 29 شخصاً يوم الأحد 15 أغسطس الماضي. وردّ بعض أهالي الضحايا بإضرام النار في منزل صاحب المخزن ومتهم أيضاً بتهريب البنزين إلى سورية والتسبّب في تفاقم أزمة الندرة التي يعاني منها السكان. ساعات بعد ذلك، أثار وصول البنزين إلى محطة في ضاحية بيروت، حيث كان حشد من سائقي السيارات ينتظرون، بهجة تلبق بحفل زواج. وقد أظهر مقطع فيديو جمهوراً مرحاً يرقص الدبكة على الطريق السريع ذاته. هكذا تعيش البلاد بين فرحة عابرة للبعض وماس لآخرين.

في ظل تراكم الأزمات ضاعت بوصلة البلاد، فهي بلا جهاز تنفيذي منذ ما بعد الانفجار في مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020، في مستودع كبير يحتوي على 2700 طن من نترات الأمونيوم، دمر جزءاً من العاصمة وتسبّب في مقتل أكثر من 200 شخص. لم يتقدّم التحقيق المركزي في الموضوع، المؤسسات لم تعد تعمل. تم منذ ذلك الحين، من دون نجاح حتى الآن، تعيين 3 شخصيات لتشكيل حكومة، وأيضاً للانطلاق في إصلاحات اجتماعية واقتصادية حيوية. وكان لهذه الكلمة معنى في بلد مثل لبنان.

وبالتالي تواصل نزيف السكان نحو سماوات أكثر رحمة. تقول نائلة عريضة، التي تعيش متعاطفة مع كل هؤلاء الناس الذين يعانون: «غادر أخيراً أصدقاء لي، لم يسبق لهم أن فارقوا لبنان على الرغم من مختلف الأزمات التي مر بها، أخذين معهم جدهم ذا 90 عاماً».

«حمار هجين»

بالنسبة لبلد يوجد تحت تأثير خارجي قوي، لا الزيارتان اللتان قام بهما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى بيروت، ولا الاهتمام الذي أبدته العديد من البلدان، ولا صرخات التحذير من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - الذي قال إنه مستعد لدراسة حسابات الدولة ودعم برنامج للإصلاح - استطاعت تحريك «الحمار اللبناني»، كما صار الناس يسمون النومنكلاتورا (طبقة أصحاب الامتيازات) التي تسيء إليهم. لأن هذا الحمار أصبح مخلوقاً هجيناً كأنه خرج من كتاب الأساطير ولكنه أصبح حقيقياً مع مرور الزمن. يخوض أولئك الذين هم على رأس الدولة (رئيس الجمهورية المسيحي ورئيس البرلمان الشيعي ورئيس الوزراء السنّي) وحاكم المصرف المركزي، صراعات ذات أبعاد متعددة بمصالح متباينة، وفي أغلب الأحيان تحت الذريعة الكاذبة للحفاظ على طائفة دينية أو أخرى، ويشكّل كل ذلك فسيفساء تجاوزها الزمن. أصبحت القاعدة الجديدة للعبة السياسية، والتي تُؤدّى يومياً وتتم متابعتها في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، هي كيفية وضع عصي في عجلة الخصم.

وهكذا يشتبه على نطاق واسع في أن رئيس الجمهورية ميشال عون يريد تنصيب صهره جبران باسيل على رأس الدولة في الانتخابات المقبلة؛ ويسعى الرجل الثري جداً ورئيس مجلس النواب منذ زمن طويل نبيه بري إلى تمديد ولايته وكسب مباراة ليّ الأذرع ضد خصمه عون، مع السهر على ثروته الهائلة وطمأنة طائفته الدينية وزبائنه السياسيين؛ ويحافظ رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي على أفضل العلاقات مع مملكات النفط الغنية التي ضمنت لمدة طويلة رفاه بلاد الأرز، وأيضاً مع إيران وسورية. من دون أن ننسى «حزب الله» الشيعي، الدولة داخل الدولة بسلاحه وميزانيته وأتباعه و... ولائه لطهران.

لا ينكر حاكم المصرف المركزي رياض سلامة، الذي يتهمه الشارع بنهب احتياطات البلاد من العملات الأجنبية، ثروته الكبيرة (فهو تحت متابعات قانونية في بلدان مثل سويسرا...)، ولكنه يلقي مسؤولية إفلاس النظام المصرفي ومصرف لبنان على الطلبات غير المدروسة لأجهزة الدولة بقصد سد عجزها وسوء تسييرها... فقط لفائدة حماتها المتبوئين المناصب العليا.

بين طهران وواشنطن

هل يمكن لأي انتهاوى هذا الهرم؟ هل سبق أن شوهد هذا النوع من فقدان المعاني والمسؤولية؟ من دون شك لا، باستثناء بعض البلدان المدمنة على الفساد والتي تستمر في العيش كيفما اتفق. هل من المحكوم على لبنان الالتحاق بهذه البلدان المنبوذة؟ يبكي أنطوان أندراوس، رجل الأعمال والنائب السابق، قائلاً: «انتهى لبنان». غير أن البلد الذي يقع في قلب منطقة في حالة ثوران مستمر، وهو واجهة «قذرة كانت أم لا» لشرق المتوسط، يستمر في الاستفادة من عناية (مصلحية طبعاً) بعض القوى كما كان الحال أيام الحرب الباردة. وليست أي قوى! فقد أعلنت إيران والولايات المتحدة في تناغم تقريباً في منتصف أغسطس الماضي عن استعدادهما لمساعدة اللبنانيين بتزويدهم بالكهرباء والبنزين.

في الوقت الحالي، يبدو الناس متشككين وقلقين أيضاً. ما الذي يخفيه هذا الكرم المفاجئ؟ المشهد الأول: في 19 أغسطس أعلن الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصرالله خلال كلمة ألقاها بمناسبة عاشوراء عن الوصول «الوشيك» لسفينة إيرانية محملة بالوقود. وقد أبحرت يوم 26 أغسطس حسب الموقع المختص تانكر تراكرز (TankerTrackers). وحدد نصرالله وجهة هذه الشحنة والتي هي «المستشفيات، ومصانع إنتاج الأغذية والأدوية والمخابز والمولدات»، بعد ذلك بثلاثة أيام زايد نصرالله معلناً بأن سفينة ثانية محملة بالوقود آتية من إيران ستنطلق «في الأيام القليلة المقبلة». كما اقترح أيضاً على الدولة اللبنانية استئجار شركات تنقيب إيرانية لاستغلال الثروة النفطية البحرية. وهو ملف نزاع مع إسرائيل في وقت وصلت فيه المحادثات بين البلدين حول تحديد الحدود البحرية بينهما إلى طريق مسدود، في حين تم اكتشاف محروقات في مياه الشاطئ اللبناني.

المشهد الثاني. ساعات قليلة فقط بعد الإعلان الأول لـ«حزب الله»، أكدت السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا، في حوار مع موقع قناة «العربية» السعودية، أن بلادها تتناقش «مع الحكومتين المصرية واللبنانية [...] والبنك الدولي للوصول إلى حلول حقيقية ودائمة» لمشكلة الطاقة في لبنان. لكنها اعترفت مع ذلك بوجود بعض «العقبات». ووفقاً للخبراء، يعني هذا العرض أن الغاز سيمر عبر سورية حيث يوجد خط أنبوب الغاز الذي يربط لبنان بمصر والأردن، أي «خط الغاز العربي»، وهو أنبوب طوله 1200 كيلومتر مهترئ جزئياً. وحتى لا تتبخس الأمور، فسورية تخضع حالياً لعقوبات من واشنطن. وفي هذه الحالة يُحظر تنفيذ اتفاق متعدد الأطراف لتزويد لبنان بالكهرباء، وهو قطاع يوجد في حالة مزرية ويكلف مليارات الدولارات للبلاد.

يريد «حزب الله» أن يلجأ لبنان إلى إيران (وإلى آسيا بشكل عام) لتطوير علاقاته التجارية الموجهة تاريخياً نحو البلدان الغربية. ولكن ماذا يمكن الانتظار من مسؤولين منقسمين بخصوص كل شيء تقريباً. تدد رئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري بتصريحات نصرالله، معتبراً أنها تنال من «سيادة» لبنان. وبعد هذا فصلاً من الدعابة الحزينة المروعة من الدرجة الثانية.

وماذا يفعل الأميركيون «الأشرار»؟ لقد فتحوا قبل بضع سنوات ورشة كبيرة ستؤوي سفارتهم الجديدة على قطعة أرض مساحتها 174 ألف متر مربع، على جبل مطل على البحر شمال بيروت. ومن المنتظر أن ينتهي بناء المجمع الدبلوماسي ذي المظهر المستقبلي في 2023. ستصبح هذه السفارة الأميركية الأكبر في المنطقة، بعد سفارة بغداد، حسب مصممها، بسمح هذا المثال بالتخمين بخصوص نوايا الأميركيين في لبنان والمنطقة على الرغم من إخفاقاتهم المريرة أخيراً. هل يبقى لبنان، المسلّم لهؤلاء وأولئك (سورية ليست ببعيدة وإسرائيل تراقب، والمتخلّى عنه من قبل قادته الحاليين، ملعوناً إلى الأبد!

يُنشر بالتزامن مع «أوريان 21»
https://orientxxi.info/ar

ينتظر أهالي ضحايا انفجار بيروت محاسبة المسؤولين (حسين بيضون)

تقرير

هل تعزز قمة بغداد حظوظ الكاظمي لولاية ثانية؟

بغداد ـ **زيد سالم**

تطرح أوساط سياسية عراقية مقربة من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي نتائج قمة بغداد الأخيرة التي جمعت قادة وممثلي 10 دول ولا سيما عربية وإقليمية إلى جانب مشاركة فرنسا، على أنها ساهمت في تعزيز مساع لرئيس الحكومة بتقديم نفسه كـ«رجل الدولة المناسب» في العراق الذي يمكن دعمه لإدارة البلاد لأربع سنوات أخرى. فإلى جانب الدعم السياسي الذي يحظى به الكاظمي من التيار الصدري وزعيمه مقتدى الصدر، بدا أن نجاح التحركات الخارجية لرئيس الوزراء يصب في صالح حصوله على دعم خارجي لولاية حكومية ثانية، كشخصية غير محسوبة على أي من الأطراف السياسية النافذة في البلاد، وضمن ما اصطلح عليه بشخصية السياسة الوسطية التي أوصلته لرئاسة الحكومة الحالية.

وعززت هذا الطرح ضبابية المشهد الانتخابي المقبل، إذ إن توقعات مختلف الساسة والمراقبين العراقيين تصب باتجاه استحالة حصول أي من الكتل الرئيسة على الأغلبية البرلمانية المريحة، والحاجة للبحث مرة أخرى عن مرجعية النجف أخيراً، إشارات ارتياح عدة بشأن إجراءات الكاظمي المتعلقة بالانتخابات وخطوات ملاحقة ملفات الفساد، إلى جانب حالة التوازن التي انتهجها بسياسته الخارجية، معتبراً أن «إتمام خطوة الانسحاب الأميركي من العراق في 31 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، سيمنح الكاظمي إنجازاً آخر، يمكن استثماره في استمرار حالة الهدنة مع الفصائل الحليفة لطهران»، لكن عضو تحالف «النصر»، برئاسة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، النائبة ندى شاكر جودت، قالت في حديث مع «العربي الجديد»، إن «التأييد والارتياح العربي والإقليمي للكاظمي، لا يعني بالضرورة أن يتحول إلى دعم لشخص رئيس الوزراء الحالي لنيل ولاية ثانية»، موضحة أن «القوى الوطنية ترفض أي تدخل خارجي من أي دولة كانت لدعم شخص معيّن لمنصب رئيس الوزراء المقبل».

> التأييد الدولي للكاظمي قد يصطدم بالحسابات السياسية الداخلية

بدوره، قال الباحث في الشأن السياسي العراقي، والمقرب من حكومة الكاظمي، فاضل أبو رغيف، إن «الخريطة السياسية ستتغير في المستقبل، ويبدو أنه لا مجال لتكرار الوجوه الرئيسية الموجودة في العملية السياسية الحالية». وأضاف أبو رغيف في حديث مع «العربي الجديد»، أن «التأييد الدولي للكاظمي قد يصطدم بالتوجهات السياسية، لذلك، فإنّ التنسيق يكون في هذا الصدد مع رؤساء الأحزاب والكتل المهمة لاختيار رئيس الحكومة، ولغاية الآن لا يبدو أن هناك تواصلاً دولياً مع أحزاب عراقية، بل هناك تواصل مع شخصيات محددة».

من جهته، قال النائب في البرلمان العراقي عن تحالف «الفتح» كريم عليوي إن «الخلافات حول منصب رئيس الحكومة بدأت منذ الآن بين القوى السياسية الرئيسية، لذا، فإن التوقعات والمعطيات تشير إلى أن عملية اختيار رئيس الوزراء لن تكون سهلة، لا سيما بعد حديث التيار الصدري عن أن رئيس الحكومة سيكون منه». وأضاف عليوي في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن «هذا التنافس الداخلي قد لا تؤثر فيه العلاقات الخارجية كثيراً». واعتبر أن «مؤتمر بغداد لم يكن بالمستوى المطلوب، وكان يمكن أن يؤدي لنتائج أفضل على المستوى الوطني»، مشيراً إلى أن «هناك ملفات أهمل الكاظمي طرحها للمجاملة».

ملف مؤتمر بغداد نجاحا لسياسة الكاظمي الخارجية (أليوت بلوند/فرانس برس)

الحدث

الديبة وباشاغا يروجان للمصالحة
إفراج «انتخابي» عن الساعدي القذافي

جرى الإفراج في ليبيا عن الساعدي القذافي، نجل معمر القذافي، في إطار برنامج «المصالحة»، وفي سياق انتخابي بامتياز

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أعلنت الحكومة الانتقالية الليبية، أمس الإثنين، الإفراج عن الساعدي القذافي، نجل العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، المسجون في ليبيا منذ 2014. ويصب القرار، وفق متابعين، في إطار تحضير الأفرقاء الليبيين للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وهي خطوة موجهة لأبناء القذافة في سرت، على الرغم من أنها تأتي من دون شك بناء على تنسيق بين طرابلس ودول معنية. وأكد رئيس الحكومة الانتقالية الليبية عبد الحميد الدبيبة، أمس، إطلاق سراح الساعدي القذافي، مشيراً إلى أن ذلك تمّ بناء على قرار صدر من النيابة العامة. وكتب الدبيبة، على «تويتر»، أن «بناء الدولة لا يمكن أن يتحقق من دون تحقيق المصالحة والعدل وإنفاذ القانون واحترام مبدأ الفصل بين السلطات واتباع الإجراءات والأحكام القضائية».

وأعلن المكتب الإعلامي للحكومة عن الإفراج، وأنه جرى بعد عامين من صدور قرار الإفراج عن الساعدي، وبـ«التعاون بين مكتب النائب العام وجهاز الردع»، وأنّ «عائلته تسلمته». ونقل المكتب عن الحكومة، التزامها بما تعهدت به بالعمل على الإفراج «عن جميع السجناء ممن تقضي أوضاعهم القانونية ذلك من دون استثناء»، معربة عن أملها في أن تصبّ هذه الخطوة «في مسار المصالحة الوطنية الشاملة».

وأكدت مصادر ليبية، لـ«العربي الجديد»، إطلاق سراح الساعدي القذافي ومدير المكتب الخاص لوالده، أحمد رمضان الأصيبعي. وبحسب المصادر، فإن إطلاق سراح الساعدي جرى مساء أول من أمس الأحد، وأن الأخير والأصيبعي غادرا لليبيا بعد الإفراج عنهما بساعات، مؤكدة أن القرار جاء نتيجة تنسيق بين الدبيبة ورئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، في إطار برنامج المصالحة الوطنية الذي تشرف عليه السلطة التنفيذية. وأكدت المصادر أن السلطة التنفيذية الليبية، ستشرف على إطلاق سراح 3 شخصيات بارزة في منظومة حكم القذافي، ممن تحصلوا على أحكام قضائية بالبراءة من التهم المنسوبة إليهم، خلال الفترة المقبلة. وذكرت وسائل إعلام محلية، مساء الأحد، أن الساعدي القذافي غادر لليبيا في رحلة متوجهة إلى تركيا.

وجاء قرار إطلاق سراح الساعدي القذافي والأصيبعي بعد لقاءين منفصلين عقدهما وجهاء قبيلة القذافة، من مدينتي سرت وسبها، أولهما مع الدبيبة في طرابلس، والثاني مع وزير الداخلية السابق (في حكومة الوفاق) فتحي باشاغا، في مصراتة. وأكد باشاغا أن اللقاء (عقد الأحد) جاء لـ«بحث إمكانية الدفع باتجاه إطلاق كافة المحتجزين منذ 2011 وفق الإجراءات القانونية، وذلك في إطار المساعي للمصالحة الوطنية وطيّ صفحة الماضي». وشدّد على «ضرورة ترسيخ ثقافة التسامح والتعايش بين الليبيين»، مؤكداً على «ضرورة التزام كافة الأطراف بمسؤولياتها لتحقيق العدالة والسلام والعفو العام عن كافة السجناء والمحتجزين والأسرى من مختلف الأطراف، والمضي قدماً نحو الانتخابات». وفي هذا السياق، رجّح الناشط السياسي الليبي من سرت، معتز الخطوي، أن تكون الخطوة مرتبطة بالمرحلة الليبية الراهنة، والتي أصبحت كلّ مستجداتها وتطوراتها تدور في فلك الانتخابات المقبلة. واعتبر الخطوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الخطوة قد تكون استجابة لضغط من إحدى الدول، خصوصاً من روسيا التي لا تزال تعوّل على علاقتها بأنصار النظام الليبي السابق، وتطالب بضرورة السماح لهم بالمشاركة في السلطة.

> غادر القذافي والأصيبعي ليبيا فور الإفراج عنهما
>
> ستشرف الحكومة على الإفراج عن 3 شخصيات بالنظام السابق

وكان الساعدي قد فرّ إلى النيجر في 2011، قبل أن تسلمه النيجر إلى الحكومة الليبية المؤقتة في 2014، ويخضع للمحاكمة بعدما وجّهت إليه تهم عدة، من بينها قتل اللاعب الليبي بشير الرياني في 2006، قبل أن تحكم محكمة استئناف طرابلس ببراءته في أبريل/نيسان 2018. من جهته، قدّم الأصيبعي للمحاكمة بعدما قبض عليه في أغسطس/آب 2011 في منزله في منطقة الرحيبات، غربي البلاد. ووفقاً لتقارير إعلامية، فإنه خضع للتحقيق من قبل الجهات الأمنية الليبية في ملفات كبرى، من بينها قضية اختفاء الإمام موسى الصدر في 1978 أثناء زيارته لليبيا، وقضية تفجير طائرة الـ«يان أم» الأميركية عام 1988 (لوكربي)، والتي اتهم نظام القذافي بالتورط فيها.

وكان سيف الإسلام القذافي، نجل القذافي، والذي لطالما اعتبر المرشح الأول لزعامة ليبيا بعد والده قبل سقوط النظام، قد أبدى قبل أشهر رغبته في خوض غمار الانتخابات، في لقاء مع صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية نشرته في 30 يوليو/تموز الماضي، وذلك على الرغم من أنه مطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية، وهو متوار عن الأنظار منذ سقوط نظام والده (يرجح في مدينة الزنتان، التي وفرت له الحماية منذ 2011). إلا أن مساعد وزير الخارجية الأميركية بالوكالة لشؤون الشرق الأدنى، جون هود، أكد قبل أيام أن «لدى العالم مشكلة في ترشح سيف الإسلام»، مشيراً إلى أن الأخير يخضع لعقوبات أممية وأميركية. وأصدر مكتب الادعاء العام العسكري الليبي، في أغسطس/آب الماضي، أمراً بالقبض على سيف الإسلام، لـ«تورطه في جرائم قتل واستعانته بمرتزقة».

الساعدي القذافي مسجون في ليبيا منذ 2014 (حازم تركية/الأناضول)

تقرير

ملامح خطة التحرك المصرية بشأن سد النهضة

تتحرك القاهرة على ضوء خطة جديدة بشأن أزمة سد النهضة، تتضمن جوانب عدة أهمها حصار المساعي الإثيوبية تجاه المجتمع الدولي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد» عن تحركات مصرية لدى عدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، لمنع عرقلة مشروع القرار الذي تعتزم تونس تقديمه خلال الفترة المقبلة بشأن سد النهضة الإثيوبي، ويسعى للحفاظ على حقوق دولتي المصب مصر والسودان، والتوصل إلى حل عادل للأزمة.

وقالت المصادر، إن اتصالات دبلوماسية رفيعة المستوى جرت أخيراً بين المسؤولين المصريين، ونظرائهم في دولة الهند، وذلك في أعقاب تقارير بشأن استعداد نيودلهي لعرقلة مشروع القرار الذي تسعى تونس للتقدم به، ودعم موقف إثيوبيا، في مواجهة مصر والسودان. وأضافت المصادر أن الاتصالات مع الجانب الهندي تضمنت عرضاً شاملاً للأزمة مع إثيوبيا، والمحاولات المصرية لتقريب وجهات النظر للتوصل لحل سياسي وسلمي للأزمة يحفظ حقوق الأطراف كافة، كذلك تضمنت عرض الردود الإثيوبية على كافة المحاولات والوساطات الدولية لحل الأزمة، وما شملته من تعنت أديس أبابا. وبحسب المصادر «طالب الجانب المصري المسؤولين في الهند، ببناء موقفهم بما يحفظ أمن وسلم المجتمع الدولي، والذي تعدّ منطقة القرن الأفريقي إحدى ركائزه الأساسية، كونها إحدى المناطق الهامة المؤثرة في مسار خطوط التجارة الدولية». وأشارت المصادر إلى أن «القاهرة تتحرك على ضوء خطة جديدة بشأن الأزمة تتضمن جوانب عدة، أهمها حصار المساعي الإثيوبية تجاه المجتمع الدولي، وعدم السماح لأديس أبابا بتقديم معلومات مضللة بشأن الأزمة»، لافتةً إلى أن ذلك التوجه المصري الجديد «يأتي بعدما اتضح حجم التأثير والتحرك الذي قامت به الدبلوماسية الإثيوبية خلال الآونة الأخيرة».

ووفق المصادر، فإنّه «خلال الفترة الماضية، تمكنت القاهرة من السيطرة على مواقف بعض الدول مثل روسيا، والجزائر، والصين، والتي كان يمكن وصفها بالسلبية تجاه مصالح مصر التي تضررت جراء أزمة السد»، مؤكدة في الوقت ذاته أن «خطة التحرك المصري الجديدة لن تكون في إطار رد الفعل فقط، ولكن تتضمن أيضاً جوانب خاصة بتحركات استباقية».

من جهة أخرى، قال مصدر مصري خاص لـ«العربي الجديد» إنّ «تزايد الحديث أخيراً عن محاولات الهجرة غير النظامية عبر السواحل المصرية، وإحباط الأجهزة المعنية لها، من جهة، وكذلك الكشف عن أعداد المصريين الذين يحاولون الهجرة بطريقة غير شرعية صوب أوروبا عن طريق ليبيا، بعدّ رسالة مصرية للأوروبيين من جانب المسؤولين عن إدارة ملف سد النهضة الإثيوبي. وهي الرسالة التي ألمح لها وزير الري المصري، محمد عبد العاطي، في أكثر من مناسبة، خلال تطرقه للآثار السلبية لنقص حصة مصر من المياه، وما يمكن أن يترتب على ذلك من فقدان فرص العمل في مجال الزراعة، ومن ثم تزايد محاولات الهجرة نحو أوروبا بشكل تصعب السيطرة عليه».

> اتصالات دبلوماسية رفيعة المستوى جرت أخيراً مع الهند

يأتي ذلك في الوقت الذي أكد فيه عبد العاطي، وجود تحركات دبلوماسية بملف سد النهضة، موضحاً أنه لا يمكن الإعلان عنها إلا إذا كانت تأتي بنتيجة. وقال عبد العاطي في مقابلة مع قناة «الجزيرة» أول من أمس الأحد، معلقاً على المبادرة الجزائرية الأخيرة في هذا الإطار: «ما لم تأتِ بنتيجة، فلا جدوى منها». ولفت عبد العاطي إلى أن «سبب فشل الملء الثاني لسد النهضة يعود إلى مشكلات فنية متوقعة» وأنّ «إثيوبيا أبلغت مصر والسودان بالملء الثاني بشكل خاطئ». وأوضح أنّ مصر والسودان اتخذتا الاستعدادات اللازمة للتعامل مع الملء الثاني الكامل لسد النهضة والذي أكدته إثيوبيا في أكثر من مناسبة، ولكن عدم إتمام الملء الثاني أدى إلى ارتباك، مشيراً إلى أنّ «قلق القاهرة زاد في ظل المعلومات الخاطئة التي تقدمها إثيوبيا». ولفت عبد العاطي إلى أنّ «التأثير بمقدار مليار متر مكعب على حصة مصر المائية يؤدي إلى بوار 200 ألف فدان، بما يؤثر على 200 ألف أسرة» وأشار إلى أنّ «إثيوبيا تستهلك كمية مياه من النيل لا تُفصح عنها». وتابع: «يحظون بنصيب الأسد، وما تستهلكه مصر معلن لكلّ العالم، وهو الحدّ الأدنى الذي يعيش عليه المصريون» كاشفاً أنّ «مصر تعوض الاستهلاك من مياه النيل، بإعادة استخدام المياه أكثر من مرة».

وأخيراً، نفى الجيش السوداني اتهامات من قبل نظيره الإثيوبي، بدعم «جبهة تحرير تيغراي» التي تخوض حرباً مع الحكومة المركزية في إقليم تيغراي بشمال إثيوبيا، وتسلل مقاتلي الجبهة عبر الحدود السودانية، في محاولة لتعطيل عمل سدّ النهضة. ويأتي نفي السودان بعد تصريحات منسوبة للمسؤول العسكري الإثيوبي في منطقة متكل في إقليم بني شنقول، العقيد سيف إنجي، قال خلالها إنّ القوات الإثيوبية أحبطت محاولة جماعة مسلحة تعطيل السدّ، وأنّها تتبع «جبهة تيغراي».

شرق غرب

الصومال: إبطال قرار بعزل رئيس المخابرات

عارض الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو (الصورة)، أمس الاثنين، قراراً أصدره رئيس الحكومة محمد حسين روبلي يقضي بإعفاء رئيس جهاز المخابرات فهد ياسين حاج وإيقافه عن العمل مؤقتاً، وتعيين بشير محمد جامع خلفاً له، وذلك على خلفية غموض يلف اختفاء الموظفة في الجهاز إكرام تهليل منذ يونيو/ حزيران الماضي. واعتبر فرماجو، في بيان، أن قرار إقالة رئيس المخابرات «منافٍ للدستور المؤقت». يشار إلى أن الجهاز كان أعلن، في بيان أخيراً، عن مقتل تهليل من قبل حركة «الشباب» بعد اختطافها من مقديشو.

(العربي الجديد)

... وتأجيل التصويت لاختيار أعضاء البرلمان

تقرر تأجيل التصويت لاختيار أعضاء مجلس النواب في الصومال إلى أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، في خطوة ستؤخر الانتخابات غير المباشرة لرئيس البلاد. وكان من المقرر انتهاء شيوخ القبائل من التصويت لاختيار النواب هذا الأسبوع، لكن لجنة تنفيذية معنية بإجراء الانتخابات وضعت، أمس الاثنين، جدولاً زمنياً للعملية، يظهر أنه سيتم اختيار النواب في الفترة ما بين الأول من أكتوبر/ تشرين الأول والعشرين من نوفمبر.

(رويترز)

ميانمار: وقف إطلاق نار لتوزيع المساعدات

نقلت وكالة «كيودو» اليابانية، أمس الاثنين، عن مبعوث رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) إلى ميانمار إريوان يوسف قوله إن الحكام العسكريين هناك وافقوا على دعوة الرابطة إلى وقف إطلاق النار حتى نهاية العام الحالي، لضمان سلامة توزيع المساعدات الإنسانية. وقال إريوان: «هذا ليس وقفاً سياسياً لإطلاق النار. هذا وقف لإطلاق نار لضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني» حتى يتم توزيع المساعدات بأمان.

(رويترز)

أميركا تطالب روسيا بالإفراج عن نائب زعيم تتار القرم

دعت وزارة الخارجية الأميركية في بيان، أمس الاثنين، روسيا إلى الإفراج فوراً عن نائب رئيس مجلس تتار القرم ناريمان جيليالوف و45 عضواً من المجلس، كانت اعتقلتهم السبت الماضي. ووصفت ما حصل بأنه «الأحدث في سلسلة طويلة من الإجراءات العقابية ذات الدوافع السياسية ضد المجلس وقيادته». وكانت وكالة «إنترفاكس» نقلت عن «مصدر مطلع» قوله إنه تم اعتقال جيليالوف وأربعة لصلتهم بإتلاف خط أنابيب غاز.

(رويترز)

بيلاروسيا: الحكم بسجن معارضة 11 سنة

قضت محكمة في بيلاروسيا، أمس الاثنين، بسجن المعارضة ماريا كولبسنيكوفا، التي قادت الاحتجاجات ضد الرئيس الكسندر لوكاشينكو العام الماضي، 11 سنة بتهم تتعلّق بالأمن القومي. كما حكم على محاميها ماكسيم زناك بالسجن 10 سنوات، وفق خدمة الإعلام التابعة للمرشح الرئاسي السابق فيكتور بابارياكو.

(فرانس برس)

سوابق العسكر تعزز المخاوف الغربية والأفريقية

غينيا: انقلاب بشعارات شعبوية

فشل الرئيس الغيني ألفا كوندي، البالغ من العمر 83 عاماً، بالبقاء في السلطة 12 عاماً إضافية، لكن الانقلاب العسكري الذي أطاحه الأحد، لن يكون فاتحة للديمقراطية في هذا البلد

من دون إراقة دماء للمرة الثانية منذ استقلال غينيا عن فرنسا في عام 1958، يتسلم العسكر الحكم في هذا البلد الواقع في غرب أفريقيا، بانقلاب أطاح هذه المرة الرئيس ألفا كوندي وولايته الرئاسية الثالثة المثيرة للجدل، والتي كانت بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2020. وبينما كانت غينيا قد شهدت في السابق انقلاباً عسكرياً على حكومة لانسانا كونتي، في عام 2008، بعد وفاة الأخير، وتسلم العسكر الحكم لفترة قصيرة، أصبح المعارض السابق والرئيس الغيني منذ عام 2010، أول من أمس الأحد، في قبضة القوات الخاصة في الجيش، في انقلاب «نظيف» دام ساعات عدة فقط، ورفع شعارات شعبية، ما خلّف موجة من الارتياح لدى الغينيين. ويأتي ذلك بعد سنوات من حكم كوندي، الذي أبقى البلاد أسيرة الحكم الديكتاتوري الطويل، على الرغم مما مهّد له انتخابه في المرة الأولى من أمل بالديمقراطية. لكن تاريخ العسكر الدموي في غينيا، خصوصاً في قمع احتجاجات شعبية سابقة (خصوصاً فبراير/شباط 2007)، وصمت المعارضة تجاه الانقلاب حتى عصر أمس الاثنين، بالإضافة إلى أسبابه التي رشحت مما تمّ تسريبه للإعلام حتى الآن، يحمل مؤشرات عدة على أن الشعارات التي رفعها، أول من أمس، قائد الانقلاب اللفتانت كولونيل مامادي دومبويا لا تعدو كونها ستاراً للاستيلاء على السلطة على خلفية خلافات مع كوندي. وعلى غرار سيناريوهات عدة في محيط غينيا في مجموعة دول غرب أفريقيا، يأتي الانقلاب في هذا البلد الغني بالموارد الأولية في توقيت مأزوم بالنسبة للرئيس المخلوع، الذي كان واصل قمع المعارضة وسياسة إفقار الشعب، بعدما مدّد لنفسه 12 عاماً إضافية بالسلطة، باستفتاء وانتخابات برلمانية ثم رئاسية مفصلة على قياسه. كما يأتي كاختبار جديد للاتحاد الأفريقي، ومنظمات أفريقية عدة، تعهدت بالعمل على تعزيز الديمقراطية والشفافية في المنطقة.

وأعلن ضباط من القوات الخاصة الغينية، أول من أمس، اعتقال الرئيس ألفا كوندي والسيطرة على العاصمة كوناكري، وكذلك «حلّ» مؤسسات الدولة، كما فرضوا حظر تجول في كل أنحاء البلاد «حتى إشعار آخر»، واستبدال حكام المناطق بعسكريين. وأعلن قادة الانقلاب إغلاق الحدود البرّية والمجال الجوي، وعقدوا أمس الاثنين اجتماعاً مع وزراء حكومة كوندي ومسؤولين آخرين كبار، بعدما حذّروا كل من يرفض الحضور باعتباره «متمرداً» على المجلس الذي شكّلوه لحكم البلاد. وعلى الرغم من فرض حظر التجول منذ الساعة الثامنة من مساء الأحد، دعا الضباط الموظفين الحكوميين إلى الحضور لأعمالهم أمس، وحضّوا «جميع الوحدات العسكرية في الداخل على التزام الهدوء وتجنب التحركات نحو كوناكري»، التي قالوا إنهم سيطروا عليها بالكامل. كما أكدوا رغبتهم بـ«طمأنة المجتمع الوطني والدولي بأن السلامة الجسدية والمعنوية للرئيس السابق ليست بخطر»، مضيفين «لقد اتخذنا كل التدابير لضمان حصوله على رعاية صحية».

وقال قائد القوات الخاصة مامادي دومبويا في تسجيل مصور: «لقد قررنا بعد القبض على الرئيس، الذي بات حالياً في أيدينا، حلّ الدستور الساري والمؤسسات، وحلّ الحكومة وإغلاق الحدود البرّية والجوية». وبعدما ندّد بـ«سوء الإدارة»، وعد دومبويا، في نداء عبر التلفزيون الوطني، ببدء «مشاورات وطنية لبدء انتقال جامع وهادئ». وأكد دومبويا أن القوات الانقلابية «باتت تسيطر على كل كوناكري، ونحن مع كل قوات الدفاع والأمن، لكي ننهي أخيراً الشرّ الغيني». وأكد زعيم الانقلابيين العزم على «صوغ دستور جديد معاً، هذه المرة، كل غينيا»، معرباً عن أسفه «لسقوط كثير من القتلى من دون جدوى، كثير من الجرحى وكثير من الدموع»، في إشارة خصوصاً إلى القمع

خرج مواطنون إلى الشوارع بعد الإعلان عن إطاحة كوندي (سيللو بينانى/فرانس برس)

> لم تعارض «الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور» الانقلاب

الدموي الذي رافق التجديد لكوندي لولاية رئاسية ثالثة.

وبعدما كانت وزارة الدفاع قد أعلنت، بداية صباح الأحد، أن الحرس الرئاسي «صدّ المتمردين» لدى محاولتهم اقتحام القصر الرئاسي، في منطقة كالوم بالعاصمة، لزمت السلطات الرسمية منذ ذلك الحين الصمت. وبثّ الانقلابيون فيديو لكوندي مقبوضاً عليه، فيما رفض الأخير الإجابة عن سؤال إن كان قد تعرّض للسوء. من جهتها، اكتفت «الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور»، وهي تحالف حركات سياسية وأخرى من المجتمع المدني كانت قد نظمت الاحتجاج ضد الولاية الثالثة لكوندي، بالتأكيد أنها أخذت علماً «باعتقال الديكتاتور»، وبتصريحات العسكريين حول الدستور.

ولم يتم الإبلاغ عن سقوط أي ضحية خلال العملية الانقلابية، على الرغم من إطلاق النار الكثيف بالأسلحة الرشاشة الذي رصد صباح أول من أمس في العاصمة. وعصر الأحد، نزل المواطنون إلى شوارع العاصمة، قبل إعلان حظر التجول، حيث عبروا عن غضبهم من الشرطة والحرس الرئاسي، معلنين دعمهم للقوات الخاصة الانقلابية، وبدت على معظمهم علامات الارتياح لانتهاء أكثر من 10 سنوات من نظام كوندي، بحسب ما رصدت وكالات الأنباء العالمية.

وبغض النظر عن الشعارات الشعبوية التي رفعها الانقلابيون، فإن الأشهر الأخيرة التي سبقت الانقلاب كانت حافلة بالتوترات السياسية، ولكن أيضاً بسياسة تقشف قاسية سعى كوندي إلى فرضها، لتعويض الهدر وإفلاس الخزينة. وقامت حكومة كوندي، الذي فاز بولاية ثالثة إثر استفتاء لتعديل الدستور وانتخابات تشريعية فصّلها على قياسه، في مارس/آذار 2020، بزيادة الضرائب على المواطنين، وأسعار النفط بحدود 20 في المائة. وترافق ذلك مع حملة قمع متواصلة منذ الاعتراض الشعبي، الذي نفذته المعارضة ضد انتخابه رئيساً لولاية ثالثة في 18 أكتوبر الماضي، وحيث قتل على أثرها حوالي 30 مواطناً ممن نزلوا إلى شوارع العاصمة في الأيام التي تلت الانتخابات للاعتراض على نتيجتها. وكانت المعارضة حينها قد طالبت بالعصيان المدني، لكنها تراجعت تحت وطأة القمع، ونتيجة محاولة التدخل الأفريقي لتهدئة الأوضاع. وبدأ كوندي ولايته الثالثة في ديسمبر/كانون الأول الماضي، على الرغم من الطعون التي رفعها منافسه الرئيسي سيلو دالين ديالو وثلاثة مرشحين آخرين نددوا بـ«حشو صناديق» وتجاوزات من كل الأنواع. وفي أغسطس/آب الماضي، سجلّت مجموعة الأزمات الدولية اعتقال السلطات قائد المعارضة الأساسية، «اتحاد القوى الديمقراطية»، عبد اللاي باي، لانتهاكه شروط الإفراج عنه، وتشكيكه بسلطة كوندي عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما اعتقلت الشرطة بوغولا هابا من تحالف المعارضة، وأصدرت السلطات القضائية مذكرة للقبض على سيكو كوندورو، أحد أبرز وجوه الحراك المدني. لكن كل ذلك قد لا يكون جزءاً من الدوافع التي حفّزت القوات الخاصة على تنفيذ انقلابها. وقال دبلوماسي غربي مقيم في كوناكري، لوكالة «فرانس برس»، إن الانقلاب قد يكون بدأ «بعدما أمر كوندي بطرد مسؤول رفيع في القوات الخاصة»، فيما قالت مصادر أخرى لـ«أسوشييتد برس» إن كوندي أمر بتخفيض رواتب العسكريين، ما قد يكون قد حفّز القوات الخاصة على تنفيذ انقلابها.

وتعليقاً على التطورات، ندّد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، «بشدة»، بـ«أي استيلاء على السلطة بقوة السلاح» في غينيا، داعياً إلى «الإفراج الفوري عن» كوندي. بدورها، ندّدت باريس بـ«محاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة» في غينيا، داعية إلى «الإفراج الفوري وغير المشروط» عن كوندي، مطالبة بالعودة إلى النظام الدستوري. كما دانت الولايات المتحدة أحداث كوناكري، وشدّدت وزارة خارجيتها على أن «العنف وأي إجراءات خارجة عن الدستور لن تؤدي إلا إلى تراجع فرص غينيا في السلام والاستقرار والازدهار»، معتبرة أن الانقلاب «يمكن أن يحد من قدرة الولايات المتحدة وشركاء غينيا الدوليين الآخرين على دعم البلاد». أفريقياً، طالبت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) بعودة النظام الدستوري في غينيا، مهددة بفرض عقوبات. كما ندد الاتحاد الأفريقي بالانقلاب، مطالباً أيضاً بإطلاق سراح كوندي «فوراً». كما دعت إلى اجتماع طارئ للدول الأعضاء في المجموعة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)